# العقد الوحيد في تحقيق كلمة التوحيد

العقد الوحيد في تحقيق كلمة التوحيد . كتبت في القرن
الثانى عشر الهجرى تقديرا .

٥ق ٢٩س ٥ر٢١×٥ر١٥سم

 نسخة حسنة، خطها نسخ، ناقصة الآخر.

١- اصول الدين أ- تاريخ النسخ.

اللهم اني اصبحت لا أملك لنفسي ضراً ولا نفعاً
ولا موتاً ولا حياتاً ولا نشوراً ولا استطيع
ان اخذ الا ما اعطيتني ولا اتقي الا ما
وقيتني اللهم وفقني لما تحب وترضى
من القول والعمل في عافية

العقد الوحيد في تحقيق كلمة التوحيد

؟

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا اله الا هو الحي القيوم ۞ الواحد الاحد الفرد الذي لا تاخذه سنة ولا نوم ۞ والصلاة على من ارسله الله بالدين القويم ۞ وتوحيد الاله ۞ فبلغ رسالة ربه ولم تاخذه لومة لايم في الله ۞ وعلى اله الحايزين قصب السبق في مضمار العرفان ۞ واصحابه الذابين عن دين الله كل ذي بغي وطغيان ۞ وحاد عن طريق الحق كل ملحد

**وبعد** فهذه رسالة لطيفة ۞ وفايدة شريفة ۞ لقبتها بالعقد الوحيد في تحقيق كلمة التوحيد ۞ والله اسال ان ينفع بها الطالبين وان يوجه اليها رغبة الراغبين ۞ انه اكرم مسئول واعظم معول ۞

**اعلم ان**

رحمك الله واسعدك وعن طريق الضلال جنبك وابعدك انهم اوردوا اشكالا على الاستثنا حاصله ان كل استثنا يقتضي جمع بين النفي والاثبات في حكم المستثنى مثلا اذا **قلت** له علي عشرة الا ثلاثة فقد اثبت الحكم للثلاثة اولا في ضمن المستثنى منه ونفيته عنها صريحا ثانيا وهو تناقض باطل **واجيب** عنه باجوبة منها ما هو اطردها وانسبها بكلمة التوحيد الاي تحقيقها ولهذا اقتصر عليه ابن الحاجب في مختصر المنتهى انه يعتبر الاستثنا والاخراج من مدلول المستثنى منه قبل الحكم ثم يسند الحكم الى الباقي بعد الثنيا فلا يكون هناك الا حكم واحد فلا تناقض **ومنها** ان السبعة لها اسمان مفرد وهو لفظ سبعة ومركب وهو لفظ عشرة الا ثلاثة فاذا قال له علي عشرة الا ثلاثة كان ذلك بمنزلة قوله له علي سبعة فلا يكون هناك الا حكم واحد فلا تناقض ايضا **ومنها** ان لفظ عشرة مجاز عن السبعة والاستثنا قرينة ذلك المجاز الذي هو من قبيل اسم الكل في الجزء فلا يكون هناك الا حكم واحد فلا تناقض ايضا ورد المولى عضد الملة والدين في شرحه على المختصر المنتهى تلك الاجوبة باسرها بانها ينافيها قولهم الاستثنا من النفي اثبات ومن الاثبات نفي لاستلزامه ذلك وجود حكمين مختلفين بالايجاب

والسلب في جانب المستثنى فالتناقض محقق والاشكال باق بحاله وقد عن لي جواب حين اقرائي للشرح المذكور والنظر في البحث المزبور محصله ان اسناد الحكم الى المستثنى في ضمن المستثنى منه حاصل غير مقصود حفظا لقاعدة الاستثنا وهي الاخراج من متعدد اي من حكمه والخروج انما يكون بعد الدخول واسناد الحكم الى الباقي الثنيا اسناد مقصود لذاته فيكون للمستثنى حكمان حكم غير مقصود لذاته في ضمن المستثنى منه وحكم مقصود لذاته ثبت له صريحا والتناقض انما ينعقد بين حكمين مقصودين لذاتهما فان **قلت** يلزم عليه ان يكون اسناد واحد مقصود لذاته وغير مقصود لذاته وهو جمع بين المتنافيين **قلت** المراد من الاسناد الى الامور المتعددة نوعه لا شخصه ولا يبعد وصف الامر الكلي بالمتقابلات كالانسان يوصف بالكتابة باعتبار تحققه في بعض الاشخاص وبالا كتابة باعتبار تحققه في بعض اخر منها ولذا قال علماء العربية ان المسند في نحو قولك جاء زيد وعمرو نوع المجي حتى يصح قيامه بزيد ضمن فرد وقيامه بعمرو في ضمن فرد اخر لا شخصه لاستحالة قيام المعنى الشخصي بمحلين مختلفين ثم ما تقدم من الاستثنا من النفي اثبات ومن الاثبات نفي هو ما ذهب اليه الشافعي وذهب ابو حنيفة الى ان الاستثناء من الاثبات نفي والمستثنى بعد النفي مسكوت عنه غير متعرض له بحكم اصلا واورد عليه انه يلزم ان تكون كلمة التوحيد اي لا اله الا الله مفيدة للتوحيد في صفة الالوهية لان التوحيد فيها عبارة عن اثبات صفة الالوهية لله ونفيها عما عداه من العقلا وغيرهم **واجيب** بانها تفيد التوحيد باعتبار الوضع الشرعي حيث وضعت شرعا لذلك وان لم تفده بحسب وضع اللغة وثانيا بان ثبوت صفة الالوهية لله تعالى امر متفق عليه بين العقلا فلم يحتج الموحد الى التعرض له ونفي صفة الالوهية عن غير الله تعالى مختلف فيه فيما بينهم فاحتاج الموحد الى التعرض له لكن يرد على هذا الجواب ان لا تكون كلمة لا اله الا الله مفيدة للتوحيد لان التوحيد عبارة عن مجموع

الحكمين السلبي والايجابي وبي لم نقف على هذه الاحكام السلب
فقط مع انها كلمة توحيد بالاجماع ويمكن ان يجاب عن هذا
الايراد بانها كلمة توحيد باعتبار افادتها اعظم حكمية غايته
ان نسبة التوحيد اليها مجازية وتسمية اعظم الحكمين توحيدا
مجاز من باب اطلاق اسم الكل على اعظم اجزائه نحو قوله صلى الله
عليه وسلم الحج عرفة والدين النصيحة وكتسميتهم ربيئة القوم
عينا وذلك كثير في الكلام البليغ ثم اعلم ان كل قضية حملية
تشتمل على عقدين عقد الوضع وعقد الحمل اما عقد الوضع
فهو عقد تقييدي لا حكمي وشرطه ان يكون المخاطب عالما
باتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني بالفعل كما ذهب اليه
ابن سينا او بالامكان كما ذهب اليه الفارابي واما العقد الحملي
الذي هو مناط الحكم فهو عقد الاخباري وشرطه ان يكون المخا
جاهلا باتصاف ذات الموضوع بالوصف الحملي لانه محط الفائدة
وموضع الاثبات والنفي ومرجع التصديق والتكذيب و
من ثم قال علماء العربية الاوصاف قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد
العلم بها اوصاف فاي الوصفين علم المخاطب اتصاف ذات
الموضوع به ينبغي ان يقدم اللفظ الدال عليه واي الوصفين
جهل المخاطب اتصاف الذات به ينبغي ان يؤخر اللفظ الدال
عليه ويجعل محمولا ومحكوما به فمن علم تسمية شخص باسم
زيد واتصافه بكونه مسمى بهذا الاسم وجهل اتصافه بكونه
اخاه تقول له زيد اخوك ومن علم اتصاف شخص بكونه اخاه
وجهل اتصافه بكونه مسمى باسم زيد تقول له اخوك زيد وتقول
ايضا رايت اسودا غابها الرماح ولا تقول رماحها الغاب لانه
يخاطب به من علم ان للاسود غابا وجهل كونها رماحا لا ت
من علم ان للاسود رماحا وجهل كونها غابا وهو ظاهر فان
قلت كيف هذا مع ما جوزه علماء العربية من كون المبتدا
والخبر معرفتين نحو زيد اخوك وعمرو هو الصديق والنبي قولنا اشا
الى معين معهود بين المتكلم والمخاطب قلت معرفة الخبر باعتبار
ذاته لا تنافي جهله به باعتبار انتسابه الى ذات المبتدا ثم

بيان الموضوع

اعلم ان النفي والاثبات لا يتوجهان الى نفس الذات ولا
الى نفس الصفات وانما يتوجهان الى نسب الصفات الى
الذوات وذلك لانهما من عوارض النسبة كالضرورة والدوام
والاطلاق والامكان وغير ذلك من ساير الجهات بسيطة او
مركبة وذلك لان الايجاب عبارة من ايقاع النسبة والسلب
عبارة عن انتزاعها ثم اعلم ان القصر على اربعة اقسام الاول قصر
الصفة على الموصوف نحو ما عالم الا زيد الثاني قصر الموصوف على الصفة
نحو ما زيد الا عالم وكل منهما اما حقيقي واما اضافي مثال قصر الصفة
على الموصوف قصرا حقيقيا ما عالم الا زيد اذا لم يكن عالم في الدنيا سواه
ومثال قصر الصفة على الموصوف قصرا اضافيا ما عالم الا زيد اي لا
عمرو ومثال قصر الموصوف على الصفة قصرا اضافيا ما زيد الا كاتب
اي لا شاعر واما قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا فممتنع
لتعذر الاحاطة بجميع اوصاف الشيء حتى يتصور اثبات صفة له
منها ونفي جميع ما عداها عنه بل حكموا باستحالته لان من جملة
الصفات المنفية كل صفة مع نقيضها لانه من جملة الصفات ايضا
فيلزم رفع النقيضين وهو محال اللهم الا ان تخص الصفات بالصفات
الوجودية فح لا يستلزم ذلك القصر رفع النقيضين المحال ثم
للقصر طرق اربعة اولها النفي والاستثناء كما هنا والواقع قبل
الا هو المقصور موصوفا كان او صفة والواقع بعد الا هو المقصور
عليه كذلك وثانيها انما وتاليها هو المقصور موصوفا كان او صفة
وثاني تاليها هو المقصور عليه كذلك وثالثها العطف بلا النافية
ثم ان كان المعطوف صفة نحو زيد لا شاعر فهو قصر موصوف على
صفة وان كان المعطوف موصوفا نحو زيد كاتب لا عمرو فهو قصر
صفة على موصوف ورابعها تقديم ما حقه التاخير نحو تميمي
انا والمؤخر هو المقصور والمقدم هو المقصور عليه اي انا مقصور
على التميمية لا اتجاوزها الى القيسية والمقصور لا يجوز ان يتعدى
المقصور عليه الى ما اعتبر مقابلا له في الحكم به او عليه والمقصور
عليه يجوز ان يتعدى المقصور الى غيره موصوفا كان كل منهما
او صفة ثم اعلم ان الله علم شخصي على ذات الباري تعالى

الواجب الوجود المستحق للعبادة ولجميع المحامد وليس اسمًا
لمفهوم الواجب حتى يكون كليا لانه يلزم عليه ان لاتكون كلمة
التوحيد مفيدة للتوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة
المنافية للوحدة مع انها كلمة توحيد بالاجماع ويلزم عليه ايضا
اما استثنا الشيء من نفسه ان اريد من اله المستثنى منه ما اريد
من الله المستثنى من معنى واجب الوجود او المستحق للعبادة ثم
او كذب النفي ان اريد من الاول مطلق المعبود سواء كان معبودا
بحق ام كان معبودا بباطل ومن الثاني المعبود بحق او واجب
الوجود لوجود المعبودات الباطلة بكثرة فلا يصح في سلب
الوجود عنها لكنا قرره العلامة السعد التفتازاني وهو مبني على
ان الحكم المنفي في جانب المستثنى منه والمثبت في جانب المستثنى
هو وصف الوجود دون وصف الالوهية بل هو وصف عنواني
وقيد لذات الموضوع وسياتي لذلك تتمة تحقيق فثبت
الاله يطلق على ثلاثة معان على مطلق المعبود وعلى المعبود بالحق
وعلى واجب الوجود واما اطلاقه على من تجب طاعته من امير او
والد او سيد فلم يرد في اللغة واطلاقه على ذلك حرام كاطلاقه
على الاصنام الا مضافا الى من كان يعبدها كان تقول الهة مشركي
قريش اللات والعزى ومناة وغير ذلك او على جهة الانكار نحو ءاله
مع الله وافرايت من اتخذ الهه هواه اذا تمهدت هذه
المقدمات ونقحت تلك التمهيدات فنقول اعلم وفقك
الله للرشاد وابعدك عن طريق الغي والفساد ان اله المستثنى
منه ان كان اسما مشتقا من اله اذا عبد فهو صفة والموصوف
مقدر اي لا احد معبود الا ذات الواجب سبحانه وتعالى و
كان ذلك بمثابة قولك لا شاعر الا زيد اي لا احد شاعر الا زيد
فحذف الموصوف واقيمت صفته مقامه فبنيت على الفتح فيكون
الله مستثنى من الموصوف المقدر والحكم بوصف الالوهية بمعنى
وجوب الوجود واستحقاق العبادة ثابت لله تعالى منفي عما عداه 5
والقصر على هذا من باب قصر الصفة على الموصوف قصرا حقيقيا
وقد تقدم الاشارة الى ذلك وان كان اسما جامدا كان الحمد وق
مبتدأ

لخبر والخبر المقدر موصوف بجميع صفات الكمال التي من جملتها
وجوب الوجود وامتناع الشريك والعلم الشامل والقدرة
الكاملة وغير ذلك من بقية الصفات الكمالية ثبوتية
كانت او سلبية والمعنى لا احد مما يطلق عليه اسم الاله موصوف
بجميع صفات الكمال الا الله تعالى الذي ليس كمثله شيء و
كان ذلك بمثابة قولك لا رجل الا زيد والقصر على هذا ايضا
من قبيل قصر الصفة على الموصوف قصرا حقيقيا ويجوز ان يقدر
الخبر واجب الوجود المستلزم ثبوته لله تعالى ثبوت ساير
صفات الكمال ثبوتية كانت او سلبية فيحصل مقصود الموحد
من اثبات الوجود الواجب له تعالى وامتناع وجود الشريك
لانها ترجع اليه بنوع استلزام وذلك لانه يلزم من كونه
واجب الوجود كونه عالما اذ لو كان جاهلا لكان جايزا لوجود
والمفروض خلافه وهكذا يقال في باقي الصفات فوصف
واجب الوجود منبع كل كمال وافضال ولذا اختير بيانا
للذات العلية في قولهم والله علم على الذات الواجب الوجود
بل كل وصف كمال لله تعالى اخذ بحجزة باقي الاوصاف ويرجع الى
كل وصف على حياله باقي الاوصاف بنوع استلزام ايضا فصفاته
تعالى متلازمة فان قلت يلزم ان يكون مثل قولنا لا عالم
الا الله او لا قادر الا الله تعالى مفيدا للتوحيد وهو باطل قلت
قد تعبدنا الله تعالى في شان التوحيد بلفظ لا اله الا الله خصوصا
فلا يقوم غيره مقامه وان ادى معناه ونظير ذلك تكبيرة الاحرام
اي الله اكبر حيث تعبدنا الشارع بخصوص لفظها فلا يقوم
مقامها في انعقاد الصلاة ما يودي معناها كالرحمن اكبر
والله كبير او عظيم كما ذهب اليه امامنا الشافعي رضي الله عنه
واما تقدير الخبر ولكالة هو موجود فيرد عليه انه لا يلزم من كونه
موجود كونه واجب الوجود ولا كونه شريكه ممتنع الوجود بل
اللازم مع ذلك كون شريكه غير موجود والعام لا يستلزم الخاص
مع ان التوحيد لا يتحقق الا بالحكمين اعني الحكم عليه تعالى بكونه
واجب الوجود والحكم على الشريك بانه ممتنع الوجود و

لا يقدح في الامكان ايضا سواء اريد به الامكان الخاص اي سلب الضرورة
عن جانبي الحكم الموافق والمخالف ام اريد به الامكان العام اي سلب
الضرورة عن الجانب المخالف سواء كانت الجانب الموافق ضروريا ايضا
ام لا لانه اعم من الامكان الخاص فيصدق به وبدونه اما الاول
فلانه لا يلزم من سلب الضرورة عن جانبي الوجود والعدم ثبوت
الضرورة في الوجود جانب الوجود لله تعالى فضلا عن ثبوت
وجوب الوجود له تعالى ولا ثبوت العدم للشريك فضلا عن كونه
ممتنع الوجود وواجب العدم ففساده من وجهين واما الثاني فلانه
لا يلزم من سلب الضرورة عن جانب العدم ثبوت الضرورة في جانب
الوجود لله تعالى لم لا يجوز ان تسلب الضرورة من جانب الوجود
ايضا ليتحقق الامكان العام في ضمن الامكان الخاص وان لزم منه
ضرورة عدم الشريك وهو غير كاف في امر التوحيد كما مر ففساده
من وجه واحد وكل ذلك لا يخفى على المرتاض في صناعة المنطق
وعلم الكلام هذا وقد ذهب بعض علماء العربية الى انه لا حذف
في مثل هذه الكلمة وان الاصل الله اله اي واجب الوجود او
مستحق لجميع العبادات فلما قصد الموحد تخصيصه بصيغة الالو
قدم الخبر على المبتدا وادخل النفي على الخبر واداة الاستثناء على المبتدا
تحصيلا لغرض قصر الصفة على الموصوف وعلى هذا فوصف الالوهية
وصف حملي لا وصف عنواني لكن كلام البيانيين يقتضي الحذف
في مثل ذلك كما صرح به السكاكي في المفتاح والخطيب في التلخيص
وغيرهما تنبيه قد علمت من قولنا ان المنفي والاثبات لا
يتوجهان على نفس الذوات ولا على نفس الصفات بل مورده
نسبة الصفات الى الذوات بطلان قول من قال ان المقصود
من كلمة التوحيد نفي كل ذات موصوف بالالوهية واثبات ذات
واحدة موصوفة بها اللهم الا ان تحمل على تقدير مضاف اي نفي صفة
كل ذات موصوفة بالالوهية واثبات صفة ذات واحدة
موصوفة بها وبعد ذلك فالكلام لا يخلو من نوع ركاكة فان
قلت لم اختير في التوحيد تقديم النفي عن الاثبات ولم يعكس
فقيل لا اله الا الله ولم يقل الله اله لا غيره قلت التخلية مقدمة

هية

ق

على التحلية طبعا فقدمت عليها وضعا ليوافق الوضع الطبع
فان قلت فما جهة قضية كلمة التوحيد قلت جهتها الاطلاق
العام اعني ثبوت المحمول للموضوع وتنفيه عنه بالفعل و
المعنى لا احد مما يطلق عليه اسم الاله بواجب الوجود او
متصف بجميع صفات الكمال بالفعل الا الله فانه كذلك
بالفعل والاطلاق العام فان قلت كيف يكون العامي الذي
لا يدرك مثل هذه التحقيقات موحدا بتلك الكلمة قلت
يعد موحدا باعتبار فهم معناها اجمالا والايمان كما يكون
تفصيليا يكون اجماليا وان كان الاول اكمل من الثاني على
ان فوق هذه التحقيقات تحقيقات اخر بعضها ارفع
من بعض وفوق كل ذي علم عليم حتى ينتهي الامر الى الله
تعالى تنبيه الالوهية كما علمت تطلق تارة على صفة
وجوب الوجود وتارة على استحقاق العبادة والتوحيد
باعتقاد نفي الشركة في كل من المصنفين والاشتراك باعتقاد
الشركة في احد الوصفين بان يعتقد ان لله شريكا في صفة
وجوب الوجود كما وقع للمجوسي او يعتقد ان لله شريكا
في صفة استحقاق العبادة كما وقع لعبدة الاصنام وعلى
هذا فالقصر قصر افراد يخاطب به من اعتقد الشركة في الحكم
واما ما وقع للمعتزلة من اثبات شركاء لا تحصى في الخالقية
لله تعالى حيث زعموا ان العبد يخلق افعاله الاختيارية
فليس الاشراك في شيء كما علمت وان اثبته لهم بعض
علماء ما وراء النهر حيث قالوا ان المجوس اسعد حالا منهم
لانهم اثبتوا لله تعالى شريكين كما قال تعالى لقد كفر الذين
قالوا ان الله ثالث ثلثة وهؤلاء اثبتوا لله تعالى شركاء
لا تحصى بل ليس هذا من باب اثبات الشريك في امر الخالقية
عند المعتزلة اصلا لانهم لم يجعلوا خالقية العبد كخالقية
الرب جل جلاله وعز سلطانه لافتقار العبد في خلقه
لافعاله الاختيارية الى اقدار الله اياه على ذلك الفعل بخلقه
تعالى الارادة والقدرة الحادثتين في العبد اللتين يوجد
الفعل بهما دون الرب تعالى في خلقه للاشياء كيف وهو واجب

الوجود الغني عما عداه المفتقر اليه كل ما عداه اللهم اغننا بك عما سواك من ساير المخلوقين امين امين امين يا رب العالمين

خاتمة

التوحيد على ثلاثة اقسام اولها توحيد العوام وهو عبارة عن اثبات الالوهية لله بعد نفيها عما عداه على ما هو مدلول كلمة التوحيد لا اله الا الله وثانيها توحيد الخواص وهو عبارة عن اضمحلال وجود ماسوى الله تعالى من الكائنات بحيث لا يشاهد بقلبه الا وجود الله وحده كما لا يشاهد في النهار من الكواكب سوى الشمس وذلك لانه لما استولى على قلوب عباد الله المغمورين محبة الله تعالى انقطعت عقولهم عما سواه وذهلت عما عداه فلم يبق لهم شعور بالعلوم والادراكات ولا بوجود شيء من الكائنات افادة المحل وجوده ماسوى الله تعالى كان الله عندهم واحدا في الوجود كما انه واحد في الالوهية وثالثها توحيد خواص الخواص وهو نفي الوجود حقيقة عما سوى الله تعالى واثباته له تعالى وحده وذلك بان يراد ذاتا موجودا خارجيا شخصيا وما سواه اعتبارات واضافات وامور اعدمية ظهرت في الحس بسبب اشراق نوره وجوده تعالى عليها وتعلقه بها كنور الاجرام المفاض عليها من الشمس فانه امر راجع الى الشمس حقيقة واكساء الاجرام به انما هو على طريق العارية المستردة فسبحان من له الوجود لذاته ولغيره العدم لذاته والوجود لغيره

تتمة في اعراب كلمة التوحيد لا نافية للجنس اي لنسبة صفته وحكمه اليه واله اسمها مبني معها على الفتح لتضمنه معنى الحرف وهو من الاستغراقية اذ الاصل لا من اله الا الله في محل نصب لانها من اخوات ان وخبر لا محذوف كما علمت والا حرف استثناء بمعنى غير وظهر اعرابها على ما بعدها لكونها في صورة الحرف والاستثناء هنا مفرغ متصل لدخول المستثنى في المستثنى منه اعني مطلق الاله والله مرفوع على انه بدل من الضمير في خبر لا المحذوف وقيل وهو بعيد انه بدل من اسم لا قبل دخول الناسخ وهم تارة يتبعون على المحل القريب وتارة يتبعون على المحل البعيد كما تقرر في علم النحو وقد